قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٩٣ *

بشأن الموافقة على اتفاقية (مشروع المساعدة على انفاذ القانون) لدعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالأجهزة والمعدات المتطورة بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية (مشروع المساعدة على انفاذ القانون) لدعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالأجهزة والمعدات المتطورة بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٩٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

حسنى مبارك

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٣ م

---

* وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٧ شوال سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ٢٩ مارس سنة ١٩٩٤ م

برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات .

مشروع جمهورية مصر العربية

وثيقة مشروع

رقـــم المشروع AD/EGY/93/769

عنوان المشروع ... ... المسـاعدة على انفاذ القـانون .

المـــــدة ... ... ثلاث ســـنوات .

مجال مكافحة المخـدرات ... ... الاتجار غـير المشروع .

الوكالة الحكومية المناظرة ... ... الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

الوكالة المنفـــذة ... ... برنامج الأمم المتـحدة المعنى بالمكافـحة الدوليـة للمخدرات (اليوندسيب) .

الوكالة المتعـاونـة ... ... اليـونيـــدو .

التـاريخ المقـــدر لبـــدء المشروع نيسان / إبريل سنة ١٩٩٣

مدخلات الحكومة (من الأفراد) .. .. ١٤٠ جنيه مصرى ٨٣٦ موظفا .

ميزانية اليوندسيب ... ... ١٠٨١١٨٤ دولار أمريكى .

وصف موجز :

يهـدف هذا المشـروع إلى زيادة قـدرة الحكومـة ، من خـلال الإدارة العـامـة لمكافـحـة المخدرات على منع التـدفـق المتزايد للاتجار بالمخدرات وزراعتـها غـير المشروعـة فى مختلف أنحاء البـلاد ، وتنفيذ عـمليات أكثر فاعليـة لمكافحة المخدرات وتمديد نطاقها على مستوى القطر المعنى بأكمله .

بالنيـابـة عـن :	التـوقيـــع	التاريخ	الاســـم / الصـفـــة
الحكـومـة :			لواء / حسن الألفى وزيـر الداخليـة
اليوندسيب :			بدرو ميركادير الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة

(أ) - السياق

(أ) الحالة العامة لمكافحة المخدرات :

يجرى تعاطى الأفيون ، والقنب ومشتقاته (الحشيش) فى مصر منذ عقود ، ويزود المتعاطون بشكل تقليدى وإلى حد بعيد عن طريق الاستيراد غير المشروع من الخارج . غير أن الزراعة المحلية للقنب أصبحت تشكل مشكلة فى السنوات الأخيرة ، بينما تشير الوثائق إلى وجود زراعة الأفيون بطرق غير مشروعة فى مصر فى محافظتى أسيوط وقنا ، وفى بعض المناطق الريفية فى شمال دلتا مصر ، وقد تزايد تعاطى القنب والأفيون على حد سواء .

وتحتل المؤثرات العقلية المرتبة الثانية بعد الحشيش ، وقد زاد تعاطى المؤثرات العقلية مثل الأمفيتامينات ، والباربيتيورات ، والميثاكوالون وأنواع عديدة من البنزوديازيبينات خلال السنوات الخمس الماضية . ويسهم قصور الرقابة المفروضة على استيراد المؤثرات العقلية فى تحويلها من التجارة المشروعة إلى قنوات غير مشروعة . وتتوافر الأدلة على أن بعض المؤثرات العقلية (مثل الامفيتامينات) لا تزال تصنع داخل البلاد بشكل غير مشروع لأغراض الاستعمال غير المشروع . وتتوافر الأدوية المؤثرة عقليا فى السوق السوداء ، فى المدن الكبرى فى مصر .

وقد ضبط الهيروين لأول مرة فى مصر عام ١٩٨٢ ، ومنذ ذلك الوقت زاد عدد حالات الضبط . وأصبح الإدمان المحلى للهروين (الشم والتدخين والاستعمال عن طريق الحقن فى الوريد) أمرا مقلقا .

وقد زاد أيضا عدد قبول مدمنى الهيروبين وكذلك متعاطى الأدوية المؤثرة عقليا فى السنوات الأخيرة فى المستشفيات العقلية الحكومية مثل مستشفى حلوان العقلية فى القاهرة ومستشفى المعمورة فى الأسكندرية ، ومستشفى الخانكة العقلية فى القليوبية .

وقد ظهر الكوكايين لأول الأمر بكميات محدودة جداً فى عام ١٩٨٣ ، وتشير الأدلة على استمرار تعاطيه ، وإن كان على مستوى منخفض .

وتواصل مصر بذل جهود جدية للحد من زراعة الخشخاش والقنب على نحو غير مشروع وبصورة خاصة فى بعض مناطق صعيد مصر وسيناء . وشنت أجهزة مكافحة المخدرات حملات قوية ومستمرة - طوال السنة الماضية وبداية السنة الجارية - فى هذه المناطق .

وبلغ عدد جنبات وكبسولات الخشخاش المضبوطة خلال عام ١٩٩١ ، ٢٨٥٤٨٣٤ جنبة وبالإضافة إلى ١٠٤٤٥ كبسولة ، فى حين أن عدد الجنبات المضبوطة فى الشهور الثلاثة الأولى من هذا العام يبلغ ١٣١٥٦٩٢ جنبة .

وبلغ عدد شجيرات القنب ٣٨١٠٩٧ جنيه فى عام ١٩٩١ ، بينما زاد عددها إلى ٧٦٩٣٨٢ جنبة فى ١٩٩٢ ، ومن الواضح أن هذه الزراعة غير المشروعة تعكس انخفاضا هائلا يعزى إلى الحملات المستمرة فى المناطق التقليدية بالإضافة إلى الدعم الكبير المتواصل الذى تقدمه الأمم المتحدة وبعض الدول .

وقد انضمت مصر إلى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات إبتداء من اتفاقية لاهاى لعام ١٩١٢ ، كما انضمت بوجه خاص إلى اتفاقيات الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ ، وعام ١٩٧١ ، وعام ١٩٨٨ . ووقعت مصر أيضا عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتدعيم التعاون المباشر مع بلدان عديدة .

كذلك تشترك مصر بشكل مستمر منذ عام ١٩٣٠ فى عصبة الأمم ، وفى أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات . وهى عضو فى لجنة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة المخدرات ولجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة فى الشرقين الأدنى والأوسط .

(ب) المجال المحدد لمكافحة المخدرات :

الاتجار غير المشروع :

لا يزال الحشيش هو العقار الأكثر انتشارا فى مصر ، وهو يهرب إلى داخل البلاد بصورة رئيسية عن طريق لبنان وبعض بلدان جنوب غرب آسيا ، عبر سواحل

البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وعن طريق الموانىء البحرية والجوية ، والحدود الشرقية والغربية والجنوبية ، وكان لحرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) أثر هائل فى تحويل طرق تهريب شحنات الحشيش اللبنانى الضخمة من السواحل والحدود الجنوبية إلى السواحل الشمالية الغربية وعلى السواحل الليبية المجاورة ومنها إلى مصر عن طريق البر ، ويرجع ذلك إلى الجهود التى بذلتها هيئات مكافحة المخدرات عامى ١٩٨٨/ ١٩٨٩ والتى حدت بنسب كبيرة من التهريب عبر الحدود السودانية المصرية .

وبلغ إجمالى كميات الحشيش المضبوطة فى مصر خلال عام ١٩٨٩ ما مجموعه ٣١٦٧ كيلو غراما ، وارتفعت هذه الكمية إلى ٩١٠٢ كيلو غرام فى عام ١٩٩٠ ، ثم ارتفعت إلى ١٠١٢٦ كيلو غراما فى ١٩٩١ ، وانخفضت بعد ذلك إلى ١٩٨٣ كيلو غراما عام ١٩٩٢

وتهرب العقاقير غير المشروعة إلى مصر :

- عن طريق البحر عبر سواحلها وموانيها على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج قناة السويس .
- عن طريق البر عبر حدودها الدولية من الشرق والغرب والجنوب .
- عن طريق الجو عبر الموانىء الجوية العديدة .

إن موقع مصر الجغرافى يجعلها منطقة عبور مثالية لمرور العقاقير المخدرة غير المشروعة من البلدان المنتجة فى جنوب شرق وجنوب غرب آسيا إلى البلدان المستهلكة فى أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية عن طريق قناة السويس وميناء القاهرة الجوى الدولى .

والهيروين هو ثالث عقار ينبت فى مصر ، ويؤكد ذلك تزايد أعداد المضبوطات حتى عام ١٩٩١ (نحو ٥٨ كيلو غراما فى عام ١٩٨٩ - نحو ٦٨ كيلو غراما فى ١٩٩٠ - أكثر من ٨٦ كيلو غراما فى ١٩٩١) . وتم ضبط ٥١ كيلو غراما فى عام ١٩٩٢ .

وقد تراجع الأفيون إلى المرتبة الرابعة بعد أن كان يشغل المرتبة الثانية بعد الحشيش حتى بداية الثمانينات . وآية على ذلك الانخفاض المتواصل فى الكميات التى تضبط سنويا (نحو ٩٠ كيلو غراما فى ١٩٨٩ - ٥٦ كيلو غراما فى ١٩٩٠ - ٥٠ كيلو غراما فى ١٩٩١ - ٤٩ كيلو غراما فى ١٩٩٢) .

وقد أسهم التعاون الممتاز بين أجهزة مكافحة المخدرات وقوات حرس الحدود والقوات البحرية والجوية فى وزارة الدفاع ، بدرجة كبيرة فى وضع حد للتهريب عبر السواحل ، والحدود وتقليل حجم العرض التقليدى من العقاقير المخدرة فى السوق غير المشروعة فى مصر .

ولوحظ مؤخرا زيادة فى نقل شحنات الهيروين من تركيا إلى ليبيا جوا ، ومن هناك إلى مصر برا ، وبالإضافة إلى ذلك ، تم اكتشاف خط سير جديد لتهريب العقاقير المخدرة غير المشروعة من كاراتشى إلى القاهرة عن طريق لاجوس ودبى .

(جـ) السياسة العامة للحكومة واستراتيجيتها وخططها :

تلبية للاحتياجات المتزايدة فى مجال انفاد القانون ، اتخذت حكومة مصر عدة إجراءات حاسمة . فقد أنشأت الحكومة مجلسا مشتركا بين عدة وزارات لتنسيق المسائل المتعلقة بإساءة استعمال العقاقير المخدرة .

وتحتل مصر مكان الصدارة دائما فى تنفيذ الاستراتيجية التى وافق عليها المجتمع الدولى لمكافحة المخدرات ، والتى تقوم على موازنة الجهود وتكاملها فى مجالى تقليل عرض المخدرات والحد من الطلب عليها .

وفى عام ١٨١٩ أصدرت مصر تشريعا يعتبر من أقدم التشريعات الخاصة بمكافحة المخدرات فى العصر الحديث يحظر زراعة الحشيش واستيراده ، وتلا ذلك تشريع آخر لمكافحة المشكلة المتفاقمة حتى صدر القانون الحالى رقم ١٨٢ لعام ١٩٦٠ . وعدل هذا القانون فى عام ١٩٨٩ كى يتواءم مع أحكام الاتفاقية الدولية وآخرها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ .

الخطة الرئيسية :

نوقش نهج الخطة الرئيسية أثناء وجود البعثة شباط / فبراير ١٩٩٣ مع مؤسسات حكومية مختلفة وكان موضع ترحيب منها جميعا ، وقامت وزارة الخارجية بدور هام فى جميع المؤسسات معا لمناقشة هدف مشترك . واتفق الرأى بين جميع الأطراف على

ما ينطوى عليه بدء هذا النشاط من فائدة كما اتفق على أن تكون وزارة الخارجية بمثابة جهة اتصال ، وأن تنسق الأعمال التى تقرر إسناد تنفيذها إلى مختلف المؤسسات المعنية .

التـــدريب :

أدركت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أهمية التدريب على الانفاذ الشامل لقوانين مكافحة المخدرات منذ وقت مبكر جداً ، ففى السنوات العشر الماضية ، دربت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات جميع فروع الأجهزة المصرية لمكافحة المخدرات ، بما فى ذلك العاملون فيها ، وموظفى الجمارك وخفر السواحل وحرس الحدود . وقد نظم ما مجموعه ٢٢ دورة تدريبية لحوالى ٥٠٠ متدرب وبالإضافة إلى ذلك ، نظمت فرق التدريب التابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات دورات تدريبية فى قطر وأوغندا والسودان .

وخلال السنوات العشر الماضية نظمت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات دورات تدريبية لجميع دول أفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط الناطقة باللغة العربية ، على أساس إقليمى وحضر هذه الدورات ١٠٠ متدرب من ٣١ بلدا مختلفا .

واعترافا بهذه الجهود الممتازة فى مجال التدريب ، دعا اجتماع القاهرة لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين العقاقير المخدرة ، منطقة أفريقيا ، فى ١٩٩٠ ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات إلى استضافة أول مركز تدريب شبه إقليمى لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات فى أفريقيا .

وعقدت أول دورة للمدربين تحت رعاية اليوندسيب فى أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ بمشاركة من ١٢ دولة أفريقية .

ولا يزال مركز تدريب الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يستضيف دورات تدريبية على جميع المستويات ، ويستفيد اليوندسيب من هذه المرافق استفادة كاملة ، ويخطط بنشاط لدورات إضافية ، ومن المقرر أن تعقد أولى هذه الدورات فى آيار / مايو ١٩٩٣ للموظفين اللبنانيين والسوريين المسئولين عن انفاذ قوانين مكافحة المخدرات .

وينبغى أن ينظر إلى مبادرة اليوندسيب هذه على أنها خطوة أولى فى دعم نهج غير إقليمى يهدف إلى تحسين التعاون فى مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات بين دولتين مشتركتين بصورة فعالة فى جهود مكافحة المخدرات فى الشرقين الأدنى والأوسط .

(د) الإطار الوطنى المؤسس :

الإدارة العامة لمكافحة المخدرات هى إحدى وكالات قطاع الأمن الاجتماعى فى وزارة الداخلية ، وتتضمن الأقسام المحددة التالية :

- العمليات .
- الشئون الدولية والتخطيط .
- التفتيش .
- التدريب والمساعدة الفنية .
- مراقبة الأصول غير المشروعة .

وقد أنشىء هذا القسم الأخير فى ١٩٩١ للتحرى عن ممتلكات المهربين الرئيسيين وكشف عمليات غسل الأموال ومصادرتها لتحقيق هدف من الأهداف البالغة الأهمية التى ترمى إليها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ .

وتدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات عملياتها فى جميع المناطق الجغرافية المصرية الثمانى وهى :

القاهرة الكبرى - والإسكندرية - والغربية - والمنصورة - والمنيا - وأسيوط - وشمال سيناء - وجنوب سيناء .

وللإدارة العامة لمكافحة المخدرات فروع أخرى في ميناء القاهرة الجوى الدولى ، وميناء النزهة الجوى بالإسكندرية . وتوجد فروع أخرى فى موانى الإسكندرية ، وبور سعيد ودمياط ، ونويبع ، ومنفذ السلوم البرى (عبر الحدود المصرية الليبية) .

وتجرى الإدارة جميع أعمالها بالتعاون مع الأجهزة الأخرى المختصة بإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات داخل وزارة الداخلية ، ومع الأجهزة التابعة لوزارات أخرى مثل قوات خفر السواحل التابعة لوزارة الدفاع ، وإدارة الجمارك التابعة لوزارة المالية ، والإدارة المركزية لشئون المستحضرات الصيدلية التابعة لوزارة الصحة .

(هـ) التعاون فى السابق والحاضر :

فى عام ١٩١٩ طلبت حكومة جمهورية مصر العربية مساعدة الأمم المتحدة لتدعيم قدراتها على إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات ، وذلك بسبب إدراكها لتزايد زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة ، وانتشار زراعة القنب ، مع وجود زيادة موازية فى الاتجار غير المشروع لهذه العقاقير وغيرها من العقاقير المخدرة .

وأدى هذا الطلب إلى جهود مطولة لتقديم المساعدة من جانب صندوق الأمم المتحدة لمكافحة أساءة استعمال العقاقير / اليوندسيب : المشروع AD/EGY/89/491 الذى بدأ فى ١٩٨٩ ، وهو آخر مشروع فى سلسلة من أربعة مشاريع بدأت فى ١٩٨١ ومنذ ذلك الحين ، بلغ إجمالى الانفاق على مشاريع إنفاذ قوانين المخدرات فى مصر ٣,٤ مليون دولار أمريكى ، ومولت هذه المشاريع من مساهمات غير مخصصة لهذا الغرض . وكانت هذه المساعدة تتمثل أساسا فى تقديم أجهزة تقنية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وكان من بينها معدات للإتصالات السلكية واللاسلكية ، ونظم للحاسوب ، ومعدات لتدريب العاملين .

وكان المشروع AD/EGY/89/481 يرتكز على خطة أعدتها الحكومة المصرية بالاشتراك مع بعثة أوفدها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير فى نيسان / إبريل ١٩٨٩ ويتمثل هدفه فى تدعيم قدرة الحكومة على وضع حد لزراعة القنب وخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع ، وإيقاف تدفق العقاقير غير المشروعة التى تمر عبر الأراضى المصرية ، وانتهى المشروع فى أواخر عام ١٩٩١ . وبلغ إجمالى التمويل من جانب اليوندسيب ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكى . وفى نيسان / أبريل ١٩٩٢ قدمت الحكومة المصرية طلبا بتمديد المساعدة لمدة سنتين .

وتعتبر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وهى الوكالة المستفيدة ، قائدة انفاذ قوانين مكافحة المخدرات فى مصر . وهى أقدم وكالة من نوعها فى العالم ، إذ أنشئت فى عام ١٩٢٩ . ويعمل موظفوها المائة ، الذين يتم اختيارهم بعناية ويخضعون للإشراف بالتعاون مع أجهزة مختلفة أخرى .

وقد أجرى فى شباط / فبراير ١٩٩٢ تقييم خارجى للمساعدة التى يقدمها اليوندسيب ، وخلص تقرير التقييم إلى أن الأهداف والنتائج المتوقعة للمشروع قد أنجزت بصورة حسنة ، وأنها كانت جيدة جداً كما أشير إلى أن الالتزام السياسى بمكافحة المخدرات والدوافع الحافزة لموظفى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات قد يسر التوصل إلى هذه النتيجة الإيجابية .

ولدى استعراض النهج المتبع ، وجد التقييم أن تزويد الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالمعدات التقنية كان له ما يبرره تماما ، إذ أن الافتقار إلى المعدات كان يمثل العقبة الأساسية أمام مكافحة المخدرات فى مصر وأكد التقرير على أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لعبت دورا رئيسيا فى انفاذ قوانين مكافحة المخدرات فى مصر وأن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تقوم فى نهاية المطاف بالتحقيق فى أغلب قضايا المخدرات التى تكتشفها السلطات الأخرى وأن للإدارة علاقات عمل طيبة وتعاون وثيق مع خفر السواحل وهيئات الجمارك والشرطة المحلية على سبيل المثال كما أنها تعنى بتدريب هذه الهيئات فى مجال المخدرات .

وشدد التقرير على الحاجة إلى محطات مكررة إضافية ، وأشار إلى أن الاتصالات السلكية واللاسلكية لها أهمية بالغة بالنسبة للعمليات الميدانية ، وأن هناك صعوبات فادحة تتعلق بتغطية الاتصالات . وفى معرض التنويه بأهمية الحاسوب فى تقديم معلومات فى الوقت المناسب للعمليات الميدانية ولاتخاذ القرارات ، أشار التقرير إلى أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تخطط لتوسيع نطاق نظام الحاسوب ، وخاصة عن طريق وضع مزيد من الأطراف فى النقاط الرئيسية مثل ميناء القاهرة الجوى الدولى . وتعنى الإدارة أيضا بالحاجة إلى توفير مراقبة أفضل على الحركة المتزايدة للنقل بواسطة الحاويات عبر ميناء الإسكندرية . وبالإضافة إلى ذلك ، أشار واضع التقييم إلى أن الإدارة قامت بدور رئيسى فى التدريب داخل المنطقة ، وإن كانت هناك حاجة إلى مساعدة محدودة جداً وإلى قدر من الدعم المالى .

واختتم التقرير بأن (مواصلة تقديم المساعدة إلى قطاع إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات فى مصر ، بل وإمكانية زيادتها تجد ما يبررها تماما ،وأنها جديرة بأن ينظر فى الموافقة عليها) وأيدت شعبة الأنشطة التنفيذية وشعبة الخدمات التقنية استنتاجات التقرير وتوصياته .

وقد أوصى مكتب تخطيط السياسات وتقييمها بما يلى :

١ - ينبغى ، من حيث المبدأ مواصلة المساعدة التى يقدمها اليوندسيب لمصر فى مجال انفاذ القوانين . ونظرا لمرور فترة زمنية ، ينبغى إعادة صياغة الاقتراح المقدم من مصر فى نيسان / إبريل ١٩٩٢ خلال الشهور المقبلة لبدء مشروع فى كانون الثانى / يناير ١٩٩٣

٢ - عند مناقشة المشروع الجديد مع السلطات ، ينبغى للبرنامج أن يتحقق من أن الهدف الأول هو تدعيم قدرة مصر على إيقاف تدفق مرور العقاقير غير المشروعة داخل البلاد وعبرها ، ومن أن منع المحاصيل غير المشروعة وإعدامها يمثل هدفا مساعدا .

٣ - نظرا للنتائج الطيبة التى حققتها المساعدة على إنفاذ القوانين فى مصر ، ينبغى بذل جهود لضمان تمويل خارجى للمشروع . ومن أجل تيسير ذلك ، قد يكون من المفيد توضيح نوع الالتزام الحكومى بإنفاذ القانون ونطاقه فى الموضع المناسب من وثيقة المشروع ولا يجوز للبرنامج أن ينظر فى استخدام موارده المالية العامة لمساندة المشروع إلا بعد التوصل إلى أنه لم يتسن تأمين تمويل خارجى له .

وقد أيد المدير التنفيذى التوصيات المذكورة أعلاه التى تضمنت المبادىء التوجيهية لبعثة اليوندسيب الأخيرة فى مصر شباط / فبراير ١٩٩٣ ، والمشروع الحالى هو ثمرة هذه البعثة ، وقد وضع على نحو روعيت فيه التوصيات المشار إليها آنفا .

ويوجد اتفاق ثنائى مع ألمانيا لتقديم سيارات لمراقبة المناطق المشتبه فيها ومعدات لكشف الجرائم . غير أن هذا الاتفاق لم ينفذ بعد .ويوجد أيضا اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم معدات للعمليات والاستطلاعات السرية ، ولكنه لم ينفذ حتى تاريخه . ولم تشر السلطات ذات الصلة فى مصر إلى اتفاق ثنائى آخر للمساعدة .

(ب) التبرير

(أ) مشاكل المخدرات التى سيجرى التصدى لهـا :

قدمت الحكومة المصرية فى شباط / فبراير ١٩٩٢ طلبا جديدا للحصول على مساعدة اليوندسيب فى مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات للمضى فى تدعيم قدراتها على منع المخدرات وكشفها ، إلا أن اليوندسيب رأى أن من المناسب ، قبل اتخاذ أى تعهد بالتمديد ، إجراء تقييم خارجى لمشروع إنفاذ القانون لتقدير ما أنجز من أهدافه ، ولاستعراض النهج المتبع ، ولتقديم المشورة بشأن إمكانية الاستمرار فى مساعدة قطاع إنفاذقوانين مكافحة المخدرات فى مصر .

وأجرى التقييم فى شباط / فبراير ١٩٩٢ ، وخلص إلى أن المشروع كان ناجحا ، ولم تكن نتائجه المباشرة طيبة جدا فحسب ، بل كان له أيضا تأثير إيجابى على وعى الحكومة والتزامها بمكافحة المخدرات ، وهو ما يتبدى من الإسهامات الكبيرة التى قدمتها الحكومة استكمالا لجهود اليوندسيب . ولذا أوصى اليوندسيب . من حيث المبدأ بمواصلة تقديم المساعدة لمصر فى مجال إنفاذ القانون .

ومن أجل مساعدة السلطات المصرية على تحديد الأولويات بالنسبة لمشروع يموله اليوندسيب لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات ، أرسلت بعثة تقنية تابعة لليوندسيب إلى مصر فى شباط / فبراير ١٩٩٣

ووجدت البعثة أن المساعدة التى قدمها اليوندسيب للإدارة العامة لمكافحة المخدرات على مر السنين ساعدت على تحقيق الأهداف الطويلة الأجل التى تتمثل فى تدعيم قدرة الحكومة على إيقاف تدفق مرور العقاقير داخل مصر وعبرها ، وعلى مكافحة زراعة القنب وخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع . وتجرى المحافظة على جميع الموارد المادية التى قدمها اليوندسيب فى حالة جيدة جدا ، وتستخدم فى الأغراض المخصصة لها . كما تحفظ قائمة جرد تتصف بالامتياز والدقة لمراجعة البيانات المتعلقة بجميع المواد المقدمة .

والإدارة العامة لمكافحة المخدرات هى الوكالة المصرية الرائدة فى إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات بما تضطلع به من مسئولية على نطاق القطر من خلال فروعها الإقليمية ومواردها البشرية ، ولمكافحة الاتجاهات المتغيرة للاتجار بالمخدرات ، افتتحت الإدارة ثمانية فروع إقليمية إضافية لتغطية الحدود الليبية والسودانية التى فتحت مؤخرا .

وينعكس نوع ومدى الالتزام الحكومى بإنفاذ القانون فى المعركة الدائرة ضد تهريب المخدرات ، فى تخصيص مبالغ من الميزانية العادية للحكومة ، على الرغم من الضغوط الاقتصادية التى تواجهها مصر .

وقد أصبحت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تتمتع الآن بفاعلية حقيقية فى إيقاف تدفق الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة وفى القضاء على زراعتها بطرق غير مشروعة ويشهد بذلك تزايد عمليات الضبط ، وعدد الذين يقبض عليهم وزيادة تقنيات التدريب وتحسينها والاعتراف بدورها الرائد فى عمليات مكافحة المخدرات بين وكالات إنفاذ القانون الأخرى فى البلد التى تعتمد دائما على الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لاستكمال عملياتها .

ويمكن تعزيز هذا الدور بصورة رئيسية عن طريق تقديم معدات تقنية هامة للوصول إلى مستوى أمثل من القدرة على الحركة ، وتقديم شبكة من أحدث طراز للاتصالات السلكية واللاسلكية على مستوى القطر للتحكم والمراقبة . وقد أعربت بعثة التقييم الأخيرة التابعة لليوندسيب عن تقديرها لما يتمتع به الهيكل التنفيذى - الذى يتميز بحسن التنظيم - للإدارة العامة لمكافحة المخدرات من قدرة فى الآونة الراهنة على ترشيد استخدام المعدات والقوى العاملة الموجودة تحت تصرفها على خير وجه ، غير أن كمية المعدات المتوافرة ونوعيتها لا تلبى بالفعل الاحتياجات التى تواجهها بلد مثل مصر فى مجال عمليات المخدرات على مختلف الأصعدة .

ذلك أن تزايد تهريب المخدرات من الشرق الأوسط يتطلب أنشطة تنفيذية أكثر فاعلية فى مناطق مثل شمال سيناء وموانى البحر الأحمر ، حيث توجد فروع تابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات غير مجهزة بما يكفى للتعامل مع الأوضاع القائمة . كذلك تدعو الحاجة إلى زيادة القضاء على الزراعة غير المشروعة فى المناطق الصحراوية مثل شمال سيناء التى يصعب الوصول إليها .

وقد بدأت شعبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة فى تقديم مشاريع المساعدة على إنفاذ القانون إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية فى عام ١٩٨١ . واتخذت المساعدة فى بادىء الأمر شكل سيارات صالحة لمختلف الأراضى ومرافق اتصالات طويلة وقصيرة المدى .

واتسع نطاق المساعدة على مر السنين لتشمل أشكالا مختلفة من التدريب وشبكة حاسوب مع مايلزم من تطوير للبرامج ، ونظام للنقل ، وعدة نظم للمراقبة .

وباستثناء عدم صلاحية بعض المعدات للاستخدام بسبب الافتقار إلى قطع الغيار ، فإن جميع مرافق الاتصالات لاتزال كلها تقريبا قادرة على العمل حتى اليوم . ويقتصر عمل شبكة الإرسال والاستقبال الطويلة المدى العالية التردد على فترة زمنية محدودة تمثل ساعتين تقريبا يوميا بسبب نقص الترددات والهوائيات غير القابلة للانثناء فى المواقع الثمانية الثابتة ، ولا يمكن تخفيف حدة الوضع إلا بإعادة تجهيزها بنظام الإرسال واستقبال عالى التردد يتمتع بتردد مرن ويتضمن بالضرورة هوائيا عريض النطاق .

وتشغيل الشبكات القصيرة المدى ، أو التى تعمل على خط البصر ، ذات التردد العالى جداً بشكل طيب عموما ، ولكنها تعانى من نقص الترددات التشغيلية المعادة ، الأمر الذى اضطرها إلى العمل ، عبر القطر بأكمله ، على جهازين فقط من أجهزة الترددات المعادة . وتسبب ذلك فى انقطاع الاتصالات أحيانا لدى تداخل التغطية اللاسلكية فى جهازى الإعادة

وبعد سنوات عديدة من المحاولات ، تلقت الإدارة الموافقة على استعمال جهازين إضافيين من أجهزة الإعادة للتغلب على هذه المشكلة .

وقد ضاعفت الإدارة دورها الميدانى على طول الحدود الليبية والسودانية ، وهى ترغب الآن فى تجهيز المناطق الثمانى الباقية بالاتصالات اللاسلكية . ولا غنى عن توفير اتصالات طويلة المدى ذات الموجة السماوية العالية التردد لبث رسائل النصوص الواضحة للاتصال بالقمر الرئيسى فى القاهرة . واتصالات البصر ذات التردد العالى جداً للعمليات الإقليمية ، كذلك يوجد احتياج محدود لأجهزة اتصالات طويلة المدى المحمولة لدى القيام بعمليات فى المنطقة المتاخمة للحدود مع ليبيا من الصحراء الغربية ، وفى المناطق الجبلية فى وسط سيناء وعلى أسطح السفن فى البحر المتوسط والبحر الأحمر على حد سواء .

وبالإضافة إلى المكاتب الإقليمية السبعة الجديدة فى سوهاج وقنا وأسوان فى صعيد مصر ، والعلمين ومرسى مطروح والسلوم غربا بمحاذاة الساحل المتجه إلى ليبيا والعريش شرقا بمحاذاة الساحل المتجه إلى إسرائيل يوجد مكتب فى نويبع على خليج العقبة يحتاج بدوره إلى مساندة مادية . ويحتاج كل مكتب من هذه المكاتب الإقليمية الثمانية إلى ما يلى :

كمية ١ جهاز فاكس .

كمية ٦ أجهزة نقالية للإرسال والاستقبال اللاسلكى ذات ترددعال جداً .

كمية ٣ أجهزة سيارة للإرسال والاستقبال اللاسلكى ذات تردد عال جداً .

كمية ١ محطة إرسال مركزية ذات تردد عال جداً مزودة بجهاز يحول الرسائل المبلغة إلى رموز .

كمية ١ محطة للإرسال والاستقبال اللاسلكى ذات تردد عال للطبع عن بعد .

ويحتاج المقر الرئيسى للإدارة فى القاهرة إلى محطة مماثلة للاستقبال والإرسال اللاسلكى ذات تردد عال ، وبذلك يصبح مجموع المحطات المطلوبة من هذا النوع تسعا .

وسيتطلب الأمر أيضا مجموعة ثمانية أجهزة محمولة كاملة للارسال والاستقبال اللاسلكى ذات تردد عال مع مستلزمات شحن البطاريات وحملها للعمليات التى تجرى على مسافات بعيدة .

وتتطلب عمليات المراقبة السرية شبكة إرسال واستقبال لاسلكى آمنة أو تعمل برموز كافية لتجهيز فريقين ، وينبغى تجهيز كل فريق بالآتى :

كمية ١ جهاز إعادة آمن وقابل للنقل ذو تردد فوق العالى .

كمية ٣ أجهزة إرسال واستقبال لاسلكى سيارة آمنة ذات تردد فوق العالى .

كمية ٦ أجهزة إرسال واستقبال لاسلكى آمنة وقابلة للحمل ، ذات تردد فوق العالى .

كمية ١ جهاز لتحميل الإرسال .

وسيستلزم الأمر توسيع نطاق تغطية شبكات الإرسال والاستقبال اللاسلكى ذات التردد العالى جداً لتشمل المكاتب الإقليمية الثمانية الجديدة ، وتوجد مناطق مشتركة ، ولذا يلزم توفير (٥) أحهزة إضافية ذات تردد عال جدا للإعادة .

وينظر فى إدراج عنصر للتدريب يتولاه ممثلون عن الشركات المصنعة للأجهزة الحديثة . وربما يضطلع أيضا بتقديم مساعدة متزامنة مع عمليات التركيب ، كما ينظر فى إدراج تدريب بقدمه خبير لمدة شهر ، وإن كان من الممكن أن يوزع ذلك على عامى المشروع .

وفيما يلى بيان عن المتطلبات ذات الأولوية للمساعدة التى تمس الحاجة إليها أكثر من غيرها :

(ا) الاتصالات

بدأ تقديم المساعدة إلى الإدارة فى مجال الاتصالات اللاسلكية فى عام ١٩٨١ ، واستمرت بشكل متواضع فى جميع المشاريع التى اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير حتى عام ١٩٩١ . وتغطى شبكة الإرسال والاستقبال اللاسلكى التى أقيمت ١٤ منطقة من الـ ٢٢ منطقة التى تعمل فيها الإدارة فى مصر .

وثمة حاجة ماسة إلى توسيع نطاق هذه الشبكة بحيث تشمل الفروع الإقليمية الثمانية الباقية . وترى الإدارة أن لهذا التوسيع أهمية بالغة بالنسبة لعملياتها ، وينبغى أن يكون له . الأسبقية على جميع المتطلبات الأخرى .

ويشكل تدريب الموظفين التقنيين فى الإدارة جزءا لا يتجزأ من هذا العنصر وترد فى المرفق الأول قائمة مفصلة بأدوات الاتصالات ومستلزمات التدريب .

ومن المتوقع أن تكون الإدارة قد زودت ، بعد انتهاء هذا المشروع بأحدث شبكة اتصالات للتحكم والمراقبة على نطاق القطر .

٢ - الحاسوب - قاعدة بيانات استخبارية

قدم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير أجهزة الحاسوب تدريجيا منذ بدء هذا المشروع فى عام ١٩٨١ ، وشجع صندوق الأمم المتحدة الإدارة على أن تقوم فى هذه الأثناء بإعداد برامج خاصة تماما عن مكافحة المخدرات . وهذا النظام فريد من نوعه إذ أنه هو الوحيد الذى يعمل باللغة العربية ، وتحتوى قاعدة البيانات حاليا على ملفات عن ١٦٠٠٠٠ شخص وبيانات بشأن ٢ مليون ملف تقريبا ،

ويمكن للإدارة حاليا استخدام قاعدة البيانات هذه فى مقرها الرئيسى وفى مواقع ثلاثة فروع إقليمية أخرى . ومن المهم توفير قاعدة البيانات هذه لأكبر عدد ممكن من الفروع الإقليمية .

ويتطلب التوسع فى استخدام هذه القاعدة ومواصلة تزويدها ببيانات جديدة زيادة قدرة ذاكرة أجهزة التخزين . وترد فى المرفق الثانى قائمة بجميع أجهزة الحاسوب .

ومن المزمع اتاحة الانتفاع بقاعدة بيانات الإدارة لجميع الفروع الإقليمية بالوقت الحقيقى (لدى انتهاء هذا المشروع) .

٣ - التـــدريب

أدركت الإدارة منذ بداياتها الأولى أهمية التدريب الشامل على انفاذ قوانين مكافحة المخدرات . ويوجد لديها مركز للتدريب فى القاهرة أنشئ منذ عهد بعيد ويمتاز بدرجة عالية من الفاعلية ، وقد اشترك صندوق الأمم المتحدة بقسط وافر فى تجهيز هذا المركز من خلال المشاريع المتعاقبة .

وساندت الإدارة بشكل فعال برامج التدريب التى يرعاها اليوندسيب على أساس شبه إقليمى وإقليمى لعدة سنوات .

وهذا التعاون بين الإدارة واليوندسيب فيما يتعلق بمركز التدريب الإقليمى المعترف به سوف يستمر فى المستقبل المنظور مع عدة دورات تدريبية جديدة تم تخطيطها بالفعل ومما يذكر بشكل خاص أن قسم اليوندسيب المسئول عن أوربا والشرق الأوسط سيمول

تدريب ٢٠ موظفا لبنانيا وسوريا من موظفى إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات لمدة أسبوعين فى شهرى آيار / مايو - حزيران / يونيه ١٩٩٣ بتكلفة إجمالية قدرها ٥٥٠٠٠ دولار أمريكى .

وتطلب الإدارة الآن نظاما حديثا يقوم على أساس الحاسوب لإعداد منشورات التدريب بلغات مختلفة فى كثير من الأحيان وسيسهم ذلك بدرجة كبيرة فى تحسين تنفيذ الدورات التدريبية المعدة بوجه عام للبلدان العربية والأفريقية والتى ستقام فى مركز التدريب الإقليمى لإنفاذ القوانين فى القاهرة .

ويتوقع أن يقوم المركز بدور متزايد الأهمية فى تدريب موظفى إنفاذ القانون فى مناطق أفريقيا والشرق الأوسط ، بما يتواءم مع سياسات اليوندسيب الرامية إلى تشجيع النهج شبه الإقليمى وتحسينه .

وفيما يتعلق بتقديم الأجهزة المبينة أعلاه ، ستوفر الشركة الموردة التدريب الكافى على شبكة الاتصالات وعلى الأجهزة اللاسلكية .

ومن المتوقع أنه يكون فى استطاعة الإدارة ، فى نهاية المشروع تقديم وثائق أفضل نوعية للمشتركين فى الدورات التدريبية .

٤ - البحث التقنى وأدوات المراقبة

عمل صندوق الأمم المتحدة عبر السنين على أن تكون الإدارة مواكبة للتطورات الحديثة فى هذا المجال البالغ التخصص .

وتطلب الإدارة الآن معدات للبحث عن العقاقير المقنعة ومعدات للمراقبة لتيسير القيام بعمليات سرية .

ومن المتوقع أن تؤدى هذه المعدات إلى تمكين الإدارة فى نهابة المشروع من رفع مستوى قدراتها على كشف المخدرات إلى حد بعيد .

(ب) الوضع المتوقع فى نهاية المشروع :

يتوقع بحلول نهاية المشروع ، أن تكون الإدارة قادرة تماما على القيام بعمليات مكافحة المخدرات لكبح تدفق الاتجار غير المشروع والقضاء على زراعة غير المشروعة . وتؤكد شتى بعثات التقييم التابعة لليوندسيب أن لدى الإدارة الآن الخبرة المتخصصة الكافية والموارد المالية اللازمة لاستخدام الأجهزة استخداما سليما ولصيانتها بعد انتهاء المشروع . وينظر فى اتخاذ ترتيبات تدريب محددة على استخدام أجهزة الاتصالات الموردة على أفضل وجه .

وينتظر بصورة خاصة تحقيق النتائج التالية فى نهاية المشروع :

١ - وجود شبكة اتصالات حديثة للتحكم والمراقبة على النطاق القطرى .

٢ - توافر قاعدة بيانات واقعية لجميع الفروع الإقليمية التابعة للإدارة .

٣ - وثائق على مستوى عال من الجودة للمشتركين فى الدورات التدريبية .

٤ - تحسن كبير فى العمليات السرية .

(ج) المستفيدون المستهدفون :

المستفيد المباشر من المشروع هو جمهورية مصر العربية التى ستزود بالدعم اللازم للاضطلاع بأنشطتها فى مجال مكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة .

(د) استراتيجية المشروع والترتيبات المؤسسية :

اليوندسيب هو الوكالة المنفذة بالاشتراك مع اليونيدو بوصفها وكالة معاونة بموجب الاتفاق الموقع بين اليوندسيب واليونيدو .

(هـ) الأسباب التى تدعو اليوندسيب إلى تقديم المساعدة :

تعترف حكومة مصر منذ عهد بعيد بدور اليوندسيب فى تقديم المساعدة إلى البلدان على نطاق العالم فى مكافحتها لإساءة استعمال العقاقير المخدرة وقد ساعد اليوندسيب مصر فى مجال مكافحة إساءة العقاقير المخدرة منذ عام ١٩١٩ وأسهمت مساعدته المطولة فى تعزيز ما تبذله الحكومة من جهود فى هذا المضمار .

ووفقا لتقرير التقييم ، أسفرت المساعدة التى قدمها اليوندسيب إلى مصر فى مجال إنفاذ القانون عن نتائج مباشرة باهرة . بل وأسهمت أيضا فى التأثير على وعى الحكومة والتزامها بمكافحة المخدرات تأثيرا إيجابيا يتجلى فى ضخامة الإسهامات الحكومية المكملة ؛ فالالتزام السياسى والكفاية التشغيلية يخلقان مناخا مواتيا يمكن فيه لليوندسيب تقديم المساعدة ، كذلك تتوافر لدى الطرف المقابل ما يلزم توافره من معرفة والتزام لاستخدام الأجهزة التقنية وصيانتها ولضمان قابلية المشروع للاستمرار .

كما ينظر إلى دور الأمم المتحدة وطبيعتها ونهجها المتعدد الأطراف على أنها رد فعال لمعالجة مشكلة إساءة استعمال العقاقير المخدرة ذات الأوجه العديدة .

(و) قدرة الطرف المقابل على دعم المشروع :

خصصت الحكومة المصرية بالفعل اعتمادات ضخمة لتحقيق هذه الأهداف . وأعربت وزارة الداخلية عن التزامها بمكافحة تعاطى المخدرات بزيادة تخصيص الموارد البشرية والمادية اللازمة ، وتكتمل المساعدة المالية التى يقدمها اليوندسيب جهود الحكومة فى تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة .

(ج) هدف مكافحة العقاقير المخدرة

الإدارة العامة لمكافحة المخدرات هى الوكالة الرئيسية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات فى مصر . وهى تضطلع بأنشطة هامة للحد من الاتجار غير المشروع منذ بداية إنشائها ، غير أن زيادة الاتجار غير المشروع وتنوعه تدعو إلى تطوير الأنشطة التنفيذية على مستويات مختلفة .

وهدف مكافحة المخدرات الذى يرمى إليه هذا المشروع هو زيادة قدرة الحكومة من خلال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، على إيقاف التدفق المتزايد للاتجار بالمخدرات والزراعة غير المشروعة داخل القطر ، وعلى تنفيذ عمليات أكثر فاعلية لمكافحة المخدرات ، وتوسيع نطاق عملها على مستوى القطر .

(د) الأهداف المباشرة والنتائج والأنشطة والمدخلات

الهدف المباشر الأول :

رفع مستوى الكفاءة التشغيلية للفروع الإقليمية الأربعة عشر التابعة للإدارة ، والتى توجد لديها مرافق اتصالات لاسلكية بالإضافة إلى تقديم معدات الاتصالات للفروع الثمانية الأخرى .

النتيجة رقم (١) :

تعزيز قدرة المقر الرئيسى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات على التحكم فى الفروع الإقليمية التابعة للإدارة والبالغ عددها ٢٢ فرعا ومراقبتها كما يرد فى المرفق (أ) .

الأنشطة :

- تحديد أجهزة الاتصالات وشراؤها وتسليمها .
- تمثيل المصنع لتقديم المساعدة فى تركيب المعدات والتدريب على صيانتها .

المدخل رقم (١)

باب الميزانية	البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	عام ١٩٩٥
٤٢	معدات اتصالات وتدريب ...	-	-	-
	الموظفين التقنيين	-	-	-
	العاملين فى الإدارة	٢٢١٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	١٥٢٠٠٠

الهدف المباشر الثانى :

توسيع نطاق وتحسين قاعدة البيانات المركزية لمكافحة المخدرات التابعة للإدارة .

النتيجة رقم (٢) :

توسيع نطاق استفادة جميع الفروع الإقليمية التابعة للإدارة من قاعدة البيانات المذكورة .

الأنشـــطـة :

تحديد أجهزة الحاسوب وشراؤها وتسليمها .

المدخل رقم (٢)

باب الميزانية	البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	عام ١٩٩٥
٤٢	أجهزة حاسوب	١٨٣٠٠	٩١٠٠٠	١٦٠٠٠

الهدف المباشر الثالث :

تيسير احتياجات الإدارة لإعداد الوثائق بلغات مختلفة .

النتيجة رقم (٣) :

تجميع مواد التدريب التى يقدمها مركز التدريب الإقليمى التابع للإدارة والتقارير الدولية عن المسائل المتعلقة بالمخدرات .

الأنشـــطـة :

تحديد أجهزة التدريب وشراؤها وتسليمها

المدخل رقم (٣)

باب الميزانية	البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	عام ١٩٩٥
٤٢	أجهزة حاسوب	١٢٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠
	- تصوير (x 1)	-	-	١٣٠٠٠
	- جهاز عرض فيديو (x 1)	-	-	١٠٠٠

الهدف المباشر الرابع :

زيادة الفاعلية التشغيلية للإدارة

النتيجة رقم (٤) :

زيادة قدرة الإدارة على المراقبة السرية وجمع المعلومات والبحث .

الأنشـطـة :

تحديد الأجهزة التقنية وشراؤها وتسليمها .

المدخل رقم (٤)

باب الميزانية	البيـــان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	عام ١٩٩٥
٤٢	مجموعة أدوات للبحث (3 x)	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠
	منـظار مقرب للرؤيـة الليـلية (2 x)	–	٤٥٠٠	٤٥٠٠
	جهاز للرصد عن بعـد (2 x)	٣٥٠٠	–	–
	جهاز استنساخ فيديو (1 x)	–	–	–

(هـ) المدخـلات

إســهام الحكومة :

ستواصل حكومة مصر استثمار موارد ضخمة فى مكافحة المخدرات وفى إطار هذا المشـروع ، سيـتضـمن ذلك تمويل عاملين أكفاء ، وتحمل تكاليف المعدات التشغيلية وصيانتها .

موظفو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات :

١٢١ موظفا كبيرا .

٣١١ ضابطا

٢١٩ رقيبا .

١١٩ مدنيا

وقد ارتفع مجموع الرواتب التى يتقاضاها هؤلاء الموظفون إلى ٩٠٠٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٩٩٢ ، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المبلغ فى السنوات ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥

وقد أنشأت وزارة الداخلية مقرا رئيسيا جديدا للإدارة يتكون من ١٠ طوابق بتكلفة إجمالية قدرها ٧٠٠٠٠٠ جنيه مصرى (سبعة ملايين جنيه مصرى) ومليون جنيه لشراء الأثاث . وتبلغ تكاليف الصيانة ثلاثة آلاف جنيه مصرى سنويا ، ومن المتوقع مضاعفتها خلال السنوات الثلاث القادمة .

السيارات :

يبلغ مجموع المبالغ التى صرفت على الصيانة خلال عام ١٩٩٢ مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مصرى . وفيما يلى المصاريف المتوقعة :

فى عام ١٩٩٣ - ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى .

فى عام ١٩٩٤ - ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى .

فى عام ١٩٩٥ - ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصرى .

إسهام اليوندسيب :

التوزيع بالدولار الأمريكى

باب الميزانية	البيان	عام ١٩٩٣	عام ١٩٩٤	عام ١٩٩٥
١١	الموظفون	-	-	١٠٠٠٠٠
٤٢	أجهزة معمرة	٣٣٩٣٠٠	٣٢٦٥٠٠	٢٨١٠٠٠
٩٠	المجموع الفرعى	٣٣٩٣٠٠	٣٢٦٥٠٠	٢٩١٠٠٠
٥٦ ٩٩	تكاليف الدعم (١٣ ٪) ..	٤٤١٠٩	٤٢٤٤٥	٣١٨٣٠
	المجموع الكلى ...	٣٨٣٤٠٩	٢٦٨٩٤٥	٣٢٨٨٣٠

(و) مخاطر المشروع

لا يتوقع أن تواجه هذا المشروع أى مخاطر :

(ز) الالتزامات والشروط المسبقة

لا يوجد أى التزامات أو شروط مسبقة معينة يتعين الوفاء بها قبل بدء المشروع . وستخصص الحكومة أموالا فى الميزانية الوطنية كما أشير فى القسم (و) مدخلات الحكومة .

بعد توقيع اليوندسيب على وثيقة المشروع ، لن تقدم المساعدة للمشروع إلا بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها أعلاه أو كان من المرجح استيفاؤها . وفى حالة الإخفاق فى استيفاء شرط من الشروط أو أكثر مسبقا ، يجوز لليوندسيب وقف المساعدة أو إنهاؤها دون قيد أو شرط

(ح) استعراض المشروع وإعداد تقارير عنه وتقييمه

سيكون المشروع موضع استعراض مشترك يقوم به ممثلو الحكومة واليوندسيب فى أى مرحلة أثناء تنفيذه . ويجوز لأى طرف من الطرفين اقتراح هذا الاستعراض .

وسيكون المشروع موضعا لتقييم يجرى بعد اثنى عشر شهرا ، من بداية التنفيذ الكامل ، وبعد استكماله بمدة تصل إلى اثنى عشر شهرا ، ويبت فى تنظيم التقييم واختصاصاته وتوقيته بعد التشاور بين الأطراف الموقعة على وثيقة المشروع .

(ط) الإطار القانونى

تمثل وثيقة المشروع هذا الصك المشار إليه بهذا المعنى فى الفقرة ١ من المادة ١ من اتفاق المساعدة ، الأساس النموذجى بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى الموقع عليه فى ١٩ كانون الثانى / يناير ١٩٨١ . ومن المتفق عليه أن حكومة جمهورية مصر العربية واليوندسيب هما الوكالتان المنفذتان ، وستقدم الحكومة الخدمات الإدارية المرتبطة بتنفيذ المشروع ، تمشيا مع طرائق التنفيذ الحكومية المرفقة بالوثيقة المتعلقة بهذا المشروع

ومن المفهوم لجميع الأطراف المعنية أن اليوندسيب لا يلتزم بدفع أى تعويضات فى حالة حدوث وفاة أو عجز تنتج عن الإصابة بجروح أو مرض نتيجة لأداء المهام الرسمية للموظفين أو الخبراء الاستشاريين أو الأشخاص الآخرين الذين توظفهم الحكومة للعمل فى هذا المشروع الذى يموله اليوندسيب ولا يجوز للحكومة أن تطلب إلى الأمم المتحدة أن تسدد لها قيمة التعويضات المستحقة فى هذه الحالة ، وتؤكد بموجب هذه الوثيقة وجود تغطية كافية لتعويض هذه الحالات ، وستطبق على جميع الأشخاص الذين توظفهم الحكومة فى المشروع الذى يموله اليوندسيب .

وستتحمل الحكومة أى رسوم جمركية أو أعباء أخرى ترتبط باستيراد المعدات ونقلها وتداولها وتخزينها ، كما ستتحمل ما يتصل بذلك من مصروفات داخل مصر ، وتضطلع الحكومة بمسئولية الرعاية الآمنة للمعدات ، وتركيبها وصيانتها ، والتأمين عليها وفقا لممارسات الحكومة واستبدالها ، إذا اقتضى الأمر ، بعد التسليم ولدى وصول المعدات المشتراة فى إطار المشروع الذى يموله اليوندسيب فى مصر ، وبعد استصدار شهادة بسلامة المعدات وتسليمها بالكامل ، تنقل ملكية المعدات إلى الحكومة ، وبعد إتمام نقل الملكية ، لا يتحمل اليوندسيب أى مسئولية قانونية إضافية بشأن المعدات أو بشأن تشغيلها أو صيانتها . غير أن الحكومة سوف تحتفظ ، ضمانا لمراقبة المشروع ، بقائمة جرد تتضمن بيانات دقيقة لمراقبة المعدات طوال فترة المشروع ، وستقدم هذه المعلومات لليوندسيب للاطلاع عليها فى حالة طلبها .

ياء - الميزانيـــة

ميزانية المشروع بما فيها مساهمة اليوندسيب

(بالدولار الأمريكى)

البـــلد : مصر

رقم المشروع : AD/EGY/93/769

عنوان المشروع : المساعدة على إنفاذ القانون

الرمز	البيـــان	المجموع رجل / شهر بالدولار	١٩٩٣ رجل / شهر بالدولار	١٩٩٤ رجل / شهر بالدولار	١٩٩٥ رجل / شهر بالدولار
١٠	الموظفـــون	-	-	-	-
١١	الخـــــبراء	-	-	-	-
٥٠ ١١	التقـييـــم	١ ٠٠٠٠	-	-	١ ٠٠٠٠
٩٩ ٢١	المجمـوع الفـرعى	١٠٠٠٠	-	-	١٠٠٠٠
٤٠	معـــــدات	-	-	-	-
٠٠ ٤٢	معـدات معمرة	-	٣٣٩٣٠٠	٣٢٦٥٠٠	٢٨١٠٠٠
٩٩ ٤٩	المجمـوع الفرعى	٩٥٦٨٠٠	٣٣٩٣٠٠	٣٢٦٥٠٠	٢٨١٠٠٠
٩٠	إجمـالى المشروع	٩٥٦٨٠٠	٣٣٩٣٠٠	٣٢٦٥٠٠	٢٩١٠٠٠
٩٣	تـكاليـــف الدعـــم (اليـوندسيب ٨ ٪)	٧٦٥٤٤	٢١١٤٤	٢٦١٢٠	٢٣٢٨٠
٩٣	تـكاليـــف الـدعـــم (اليونيدو ٥ ٪) ...	٤١٨٤٠	١٦٩٦٥	١٦٣٢٥	١٤٥٥٠
٩٩	مجمـوع تـكاليـــف اليوندسيب	١٠٨١١٨٤	٣٨٣٤٠٩	٣٦٨٩٤٥	٣٢٨٨٣٠

ملحق رقم (١ أ)

المواد والاحتياجات لعام ١٩٩٣

م	الصنف	الكمية	سعر الوحدة بالدولار الأمريكى	الإجمالى بالدولار الأمريكى
١	جهاز فاكسميلى	٣	١.٥٠٠ دولار	٤.٥٠٠ دولار
٢	جهاز افراد محمول ... . VHF	١٨	٦٠٠ دولار	١٠.٨٠٠دولار
٣	جهاز سيارة... ... ... VHF	٩	٦٠٠ دولار	٥.٤٠٠ دولار
٤	محطة ثابتة بالهوائيات ...VHF	٣	٣.٠٠٠ دولار	٩.٠٠٠ دولار
٥	محطة ثابتة ... ... HF	٤	٢٠٠٠٠دولار	٨٠٠٠٠ دولار
٦	جهاز HF محمول	٣	٨.٠٠٠ دولار	٢٤.٠٠٠ دولار
٧	محطة تقوية محمولة ... ... UHF	١	–	١٠.٠٠٠ دولار
٨	جهاز افراد محمول ذو تجهيز سرى ... ... UHF ..	٢	٢.٣٠٠ دولار	٤.٦٠٠ دولار
٩	أطقم تجهيز سرى لأجهزة ... UHF	٤	٦٠٠ دولار	٢.٤٠٠ دولار
١٠	محطة تقوية VHF ثابتة	١	–	١٢.٠٠٠ دولار
١١	١٠ ٪ قطع غيار من الثمن الإجمالى للمواد	دفعة واحدة	–	١٦.٠٠٠ دولار
١٢	قطع غيار لصيانة أجهزة المشروع القديم فى وقت التكلفة	دفعة واحدة	–	٢٦.٠٠٠ دولار
١٣	تكاليف الشحن	–	–	١٠.٠٠٠ دولار
١٤	تدريب مهندس الإدارة لمدة أسبوعين بواسطة مندوب المصنع	–	–	١٢.٠٠٠ دولار
	الإجمالى	–	–	٢٢٧.٠٠٠دولار

ملحق رقم (١ ب)

المواد والاحتياجات لعام ١٩٩٤

م	الصنف	الكمية	سعر الوحدة بالدولار الأمريكى	الإجمالى بالدولار الأمريكى
١	جهاز فاكسميلى	٣	١.٥٠٠ دولار	٤.٥٠٠ دولار
٢	جهاز افراد محمول ... ... VHF	١٨	٦٠٠ دولار	١٠.٨٠٠دولار
٣	جهاز سيارة ... ... VHF	٩	٦٠٠ دولار	٥.٤٠٠ دولار
٤	محطة ثابتة ... ... VHF	٣	٣٠٠ دولار	٩٠٠ دولار
٥	محطة ثابتة ... ... HF	٣	٢٠.٠٠٠دولار	٦٠.٠٠٠ دولار
٦	جهاز HF محمول	٣	٨.٠٠٠ دولار	٢٤.٠٠٠ دولار
٧	محطة تقوية محمولة ... ... UHF	١	-	١٠.٠٠٠ دولار
٨	جهاز افراد محمول ذو تجهيز سرى ... ... UHF ..	٦	٢.٣٠٠ دولار	١٤.٨٠٠ دولار
٩	جهاز سيارة ذو تجهيز سرى UHF	٦	٢.٣٠٠ دولار	١٤.٨٠٠ دولار
١٠	محطة تقوية VHF	١	-	١٢.٠٠٠ دولار
١١	١٠ ٪ قطع غيار من	دفعة واحدة	-	١٦.٧٠٠ دولار
	الثمن الإجمالى للمواد			١٨٢,٥٥٥دولار
١٢	تكاليف الشحن			١٠.٠٠٠ دولار
١٣	تدريب مهندس الإدارة لمدة أسبوعين بواسطة مندوب المصنع ..	-	-	١٢.٠٠٠ دولار
	الإجمالى	-	-	٢٠٤.٠٠٠ دولار

ملحق رقم (١ ج)

المواد والاحتياجات لعام ١٩٩٥

م	الصنف	الكمية	سعر الوحدة بالدولار الأمريكى	الإجمالى بالدولار الأمريكى
١	جهاز فاكسميلى	٢	١,٥٠٠ دولار	٣,٠٠٠ دولار
٢	جهاز افراد محمول ... .VHF	١٢	٦٠٠ دولار	٧,٢٠٠ دولار
٣	جهاز سيارة ... ... VHF	٦	٦٠٠ دولار	٣,٦٠٠ دولار
٤	محطة ثابتة ... ... VHF	٢	٣,٠٠٠ دولار	٦,٠٠٠ دولار
٥	محطة ثابتة ... ... HF	٢	٢٠,٠٠٠ دولار	٤٠,٠٠٠ دولار
٦	مفتاح تحميل	١	-	٢,٠٠٠ دولار *
٧	جهاز HF محمول	٢	٨,٠٠٠ دولار	١٦,٠٠٠ دولار
٨	محطة تقوية ... ... VHF	٣	١٢,٠٠٠ دولار	٣٦,٠٠٠ دولار
٩	استبدال ٣٠ جهاز سيارة أو افراد محمول التى تكون قطع غيارها غير متوافرة لمدة طويلة	٣٠	٦٠٠ دولار	١٨,٠٠٠ دولار
١٠	١٠ ٪ قطع غيار من الثمن الإجمالى للمواد	دفعة واحدة		١٣,٢٠٠ دولار
١١	تكاليف الشحن	-	-	٧,٠٠٠ دولار
	الإجمالى	-	-	١٥٢,٠٠٠ دولار

ملحق رقم (٢ أ)

قائمة احتياجات الحاسب الآلى لعام ١٩٩٣

الصنف	الموديل	الكمية	الوصف	سعر الوحدة بالدولار الأمريكى	الإجمالى بالدولار الأمريكى
١	١٩٠٧	١	نظام تخزين فرعى على اسطوانة ممغنطة سعة ٥ . ٢ ميجابايت	٣٤ . ٩٦٠	٣٤ . ٩٦٠
٢	٦١٨٦	١	محول ذو أداء عالى	١٠	١٠ . . . .
٣	٦٦٨٢	١٠	نهايات طرفية عربى لا تينى بالتوصيلات ولوحة المفاتيح	١٠٠	٧ . . . .
٤	٤٦٢٣	١	موزعات توصيل للنهايات الطرفية للحاسب الآلى	٩ . ٨ . .	٩ . ٨ . .
٥	٨٠١٣٠	١	تزويد سعة الذاكرة الرئيسية بمقدار ١٦ ميجابايت	١٦ . ٥٤٠	١٦ . ٥٤٠
			السعر الإجمالى	-	٧٨ . ٣٠٠ دولار

ملحق رقم (٢ ب)

قائمة احتياجات الحاسب الآلى لعام ١٩٩٤

الصنف	الموديل	الكمية	الوصـــف	سعر الوحدة بالدولار الأمريكى	الإجمالى بالدولار الأمريكى
١	١٠٣٥٩	١	جهاز حاسب آلى ماركة أفيون ذاكرة ٣٢ ميجابايت	٣٣,٠٠٠	٣٣,٠٠٠
			نظام الصور		
٢		٢	محطة رئيسية لتنفيذ نظام التصوير الالكترونى	١٦,٥٠٠	١٦,٥٠٠
٣		١	اسطوانة ضوئية	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
			السعر الإجمالى	-	٩١,٠٠٠ دولار

ملحق رقم (٢ ج)

قائمة احتياجات الحاسب الآلى لعام ١٩٩٥

الصنف	الموديل	الكمية	الوصـــف	سعر الوحدة بالدولار الأمريكى	الإجمالى بالدولار الأمريكى
١	١٩٠١	١	نظام تخزين فرعى على اسطوانة ممغنطة سعة ٢,٥ ميجابايت	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
٢	٦٦٨٢	٥	نهايات طرفية عربى لاتينى بالتوصيلات ولوحة مفاتيح	١٠٠	٣,٥٠٠
٣	٤٦٢٤	١	موزعات توصيل للنهايات الطرفية للحاسب الآلى	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٤	٨٠١٣٠	١	تزويد سعة الذاكرة الرئيسية بمقدار ١٦ ميجابايت	١٦,٥٤٠	١٦,٥٤٠
٥	–	١٦	موديم	١,٦٠٠	٢٥,٦٠٠
			السعر الإجمالى	–	٧٥,٦٤٠ دولار

المرفـــــــ

أنشـطة خطـة العمـل

	المسئوليـة	نيسان/ أبريل
الهدف المباشر الأول - النتيجة رقم (١) : - تحسين قدرة المقر الرئيسى للإدارة على التحكم فى جميع فروعها الإقليمية البالغ عددها ٢٢ فرعا ومراقبتها ... ... الأنشطة : - تحديد معدات الاتصالات واشتراؤها وتسليمها ... - تمثيل المصنع لتقديم المساعدة فى تركيب المعدات والتدريب على صيانتها	شعبة الخدمات التقنية / اليوندسيب	
الهدف المباشر الثانى - النتيجة رقم (٢) : توسيع نطاق الاستفادة من قاعدة البيانات المشار إليها لجميع الفروع الإقليمية للإدارة ... ... الأنشطة : - تحديد أجهزة الحاسوب واشتراؤها وتسليمها ...	شعبة الخدمات التقنية / اليوندسيب	
الهدف المباشر الثالث - النتيجة رقم (٣) : تجميع مواد التدريس التى تقدم فى مركز التدريب الإقليمى التابع للإدارة والتقارير الدولية عن المسائل المتعلقة بالمخدرات ... ... الأنشطة : - تحديد أجهزة التدريب واشتراؤها وتسليمها	شعبة الخدمات التقنية / اليوندسيب	
الهدف المباشر الرابع - النتيجة رقم (٤) : زيادة قدرة الإدارة على المراقبة السرية ، وجمع المعلومات والبحث ... ... الأنشطة : - تحديد الأجهزة التقنية واشتراؤها وتسليمها ...	شعبة الخدمات التقنية / اليوندسيب	

ـــــــق

المبدئية لعام ١٩٩٣

آبار / مايو	حزيران / يونيه	تموز / يوليه	آب / أغسطس	أيلول / سبتمبر	تشرين الأول / أكتوبر	تشرين الثانى/ نوفمبر	كانون الأول ديسمبر

وزارة الخارجية

قـــرار رقـم ٤٦ لسـنة ١٩٩٤

وزير الخـارجيـــة

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٣ بشأن الموافقة على اتفاقية (مشروع المساعدة على انفاذ القانون) لدعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالأجهزة والمعدات المتطورة بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٩٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٩٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٤ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية (مشروع المساعدة على انفاذ القانون) لدعم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالأجهزة والمعدات المتطورة بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٩٣

ويعمل بها اعتبارا من ٢ / ٤ / ١٩٩٤

صدر بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٩٤

وزير الخارجية

عمرو موسى